

Distr.: General  
19 April 2016  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والثلاثون

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

نتائج حلقة النقاش المتعلقة بالتأثير السلبي لتغير المناخ على جهود  
الدول الرامية إلى الأعمال التدريجي لحق كل إنسان في التمتع بأعلى  
مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والسياسات والدروس  
المستفادة والممارسات الجيدة ذات الصلة

تقرير موجز صادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٢٩. وهو يُقدّم موجزاً  
لحلقة النقاش المتعلقة بحقوق الإنسان وتغير المناخ، المعقودة في ٣ آذار/مارس ٢٠١٦ أثناء  
الدورة الحادية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-06362(A)



\* 1 6 0 6 3 6 2 \*

## أولاً - مقدمة

- ١ - عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره ١٥/٢٩، حلقة نقاش في ٣ آذار/مارس ٢٠١٦ بشأن التأثير السلبي لتغير المناخ على جهود الدول الرامية إلى الأعمال التدريجي لحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والسياسات والدروس المستفادة، والممارسات الجيدة ذات الصلة.
- ٢ - وترأس حلقة النقاش رئيس مجلس حقوق الإنسان. وافتتحت الحلقة ببيان أدلت به نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان، كيت غيلمور، أعقبته كلمة رئيسية من المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية، مارغريت تشان<sup>(١)</sup>.
- ٣ - وأتاح الاجتماع فرصة للدول والمنظمات الدولية وجهات معنية أخرى لمناقشة تأثير تغير المناخ على التمتع بالحق في الصحة مع تركيز على تيسير اتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة الآثار الصحية المتصلة بتغير المناخ عن طريق تبادل المعارف والممارسات الجيدة بين الخبراء والدول والمنظمات الدولية وجهات معنية أخرى.
- ٤ - وتولى تيسير الحلقة الممثل الدائم لفييت نام لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، السيد ترونغ تمان نغويان. وكان بين أعضاء الفريق المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، داينبوس بورس؛ ووكيلة وزارة الصحة في الفلبين، ليليبث ديفيد؛ ورئيسة فرقة عمل الاتحاد الدولي لعلوم التغذية المعنية بالمناخ والتغذية، كريستينا تيرادو؛ ومنسقة رابطة نساء الشعوب الأصلية وشعوب تشاد، هيندو أومارو إبراهيم.

## ثانياً - الجلسة الافتتاحية

- ٥ - لاحظت نائبة المفوض السامي أن اتفاق باريس، الذي اعتمد في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، برز بوصفه إنجازاً بارزاً ومعلمة أساسية في الكفاح الطويل من أجل حشد الإنسانية لدحر آفة تغير المناخ. وركز الاتفاق بوجه خاص على احترام وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الصحة، في جميع الإجراءات المتعلقة بالمناخ. وكانت سنة ٢٠١٥ أحر سنة مدونة ولكنها كانت أيضاً السنة التي اعترف فيها المجتمع الدولي أخيراً بمسؤوليته المشتركة في التخفيف من الآثار المدمرة لتغير المناخ والتكيف معها. فآثاره تهدد الحياة وتدمر المجتمعات وتحطم الاقتصادات المحلية وتستأصل التقاليد والثقافات.

(١) وترد البيانات الكاملة لنائب المفوض السامي والمديرية العامة وجميع أعضاء الفريق والمذكورة المفاهيمية للفريق ومعلومات إضافية ذات صلة في الموقع الشبكي التالي:

[www.ohchr.org/EN/Issues/HRAndClimateChange/Pages/StudyImpact.aspx](http://www.ohchr.org/EN/Issues/HRAndClimateChange/Pages/StudyImpact.aspx)

٦- وذكرت نائبة المفوض السامي أن تغيير المناخ يهدد المحدّثات الأساسية للصحة على جميع المستويات ويؤثر بشكل غير متناسب على أولئك الذين لديهم أقل قدر من الممتلكات، أي النساء والأطفال وكبار السن والشعوب الأصلية والأقليات والمهاجرون والعمال الريفيون والأشخاص ذوو الإعاقة والفقراء، مما يؤدي إلى تفاقم المخاطر القائمة التي تهدد حياتهم وسبل عيشهم.

٧- ولاحظت، على سبيل المثال، أن النساء يعانين من ارتفاع معدلات الوفيات نتيجة الكوارث الطبيعية وأن ثمة علاقة مباشرة لوحظت بين وضع المرأة في المجتمع واحتمال تلقيها رعاية صحية ملائمة في أوقات الكوارث والإجهاد البيئي. وترتبط الدراسات أيضاً بزيادة تفشي الأمراض بتغيير المناخ.

٨- وأكدت نائبة المفوض السامي أن عالماً لا يتحكم في تغيير المناخ عالم تذوب فيه الأنهار الجليدية والتندرا، عالم يجوع فيه الملايين ويموت فيه الآلاف قبل الأوان وتختفي فيه شعوب بأكملها. ولتجنب هذا المستقبل، على المجتمع الدولي، بما فيه القطاع الخاص، أن يسلم بأن تغيير المناخ نتيجة للأنشطة البشرية، ويتحمل المسؤولية، ويتخذ التدابير المناسبة لحماية من هم أضعف حالاً. ودعت إلى اتخاذ إجراءات طموحة ومتضافرة - تمشياً مع التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان بالعمل فردياً وجمعياً على اتخاذ الخطوات اللازمة في القانون والسياسات والمؤسسات والميزانيات العامة - من أجل حماية حقوق الإنسان من الأضرار المتصلة بتغيير المناخ وتقديم الجبر في حال وقوعها؛ وحماية الضعفاء وتمكينهم؛ والسماح بمشاركة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة مشاركة حرة وفعالة ومجدية؛ وضمان الإنصاف وعدم التمييز في السياسات المناخية؛ وضمان المساءلة عن أي خرق لالتزامات حقوق الإنسان. وفي الختام، شددت على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة قائمة على الأدلة لحماية حق الإنسان في الصحة من انقراض تغيير المناخ وتشجيع تنمية شاملة ومستدامة حقاً لنا ولأطفالنا.

٩- وقالت المديرية العامة إن المناخ، بالنسبة للصحة العامة، هو المسألة الحاسمة في القرن الحادي والعشرين. وإن أثر تغيير المناخ عالمي ولا يمكن التنبؤ به ولكن لا شك في أن البشر مهددون بتغيير المناخ، الذي يؤثر في الهواء الذي يتنفسونه، والماء الذي يشربونه، والغذاء الذي يأكلونه، وفي احتمالات إصابتهم بالمرض. ويتسبب تلوث الهواء في أكثر من ٧ ملايين حالة وفاة في العالم كل سنة. ويتسبب تغيير المناخ أيضاً في عشرات الآلاف من الوفيات سنوياً من جراء ظواهر أخرى، مثل الجفاف والفيضانات وحرائق الغابات وموجات الحرارة. وتفيد المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بأن سنة ٢٠١٥ كانت أشد السنوات حرارة منذ بدء حفظ السجلات في سنة ١٨٨٠. وعلاوة على ذلك، تفيد التنبؤات بأن سنة ٢٠١٦ ستكون أشد حرارة من ذلك، مما يهدد بالجفاف الإمدادات الغذائية المعرضة فعلاً للخطر، لا سيما في البلدان الأكثر فقراً حيث تعتمد زراعة الكفاف على الأمطار. ويتنشر هذا التهديد على نطاق هائل إذ يعتمد أكثر من ٧٠ في المائة من السكان في بعض البلدان على زراعة الكفاف.

١٠- وفيما يتعلق بالمرض، أوضحت أن حالات تفشي الكوليرا تتزايد في ظروف مناخ متغيّرة. فالحشرات وغيرها من ناقلات الأمراض حساسة جداً للحرارة والرطوبة وهطول الأمطار. وقد أعطى تغير المناخ نطاقاً جغرافياً موسّعاً جداً للضنك وقد يفعل الشيء نفسه للملاريا. وبحلول عام ٢٠٥٠، يتوقع الخبراء أن يسبب تغير المناخ ٢٥٠.٠٠٠ حالة وفاة إضافية كل سنة، فقط من الملاريا والإسهال والإجهاد الحراري ونقص التغذية. ويعيش أكثر من نصف سكان العالم في منطقة يوجد فيها بعوض الحمى الصفراء، وهو الناقل الرئيسي لفيروس زيكا وحمى الضنك وشيكونغونيا. ويهدد ارتفاع درجات الحرارة بتوسيع هذا النطاق الجغرافي أكثر من ذلك لأن البعوض يحب الطقس الحار.

١١- ولهذه الأسباب، ذكرت المديرية العامة أن أول اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ تم التوصل إليه في باريس كان في الوقت نفسه معاهدة للصحة العامة واتفاقاً بيئياً. وتنطوي التزامات حقوق الإنسان ومعاييرها ومبادئها على القدرة اللازمة لوضع سياسات للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وتوفير منفذاً لمساءلة البلدان عن التزاماتها المناخية. وهي أيضاً بمثابة نقطة مرجعية أخلاقية. وينصب التركيز الرئيسي لحلقة النقاش المعنية بحقوق الإنسان وتغير المناخ، ولا سيما الحق في الصحة، على الناس وصحتهم وحياتهم وسبل عيشهم، وليس على المال.

١٢- وتُعد مساءلة البلدان عن سياساتها المناخية مسألة عدالة أيضاً لأن البلدان التي ساهمت تاريخياً بأقل قدر من الانبعاثات هي الأكثر تضرراً. ويتمثل أحد أكبر العوائق التي تحول دون إعمال الحق في الصحة في الفقر، وفي الفقر تحيز جنساني لأن المرأة أكبر من يعاني منه. وتضطر أفقر الأسر المعيشية في العالم إلى الاعتماد في الأنشطة المنزلية مثل الطهي اليومي على أكثر مصادر الطاقة تسبباً في التلوث. ويقترن استخدام هذه المصادر الطاقية، التي تتسبب في تلوث الهواء الداخلي، بأكثر من ٣,٥ مليون حالة وفاة في السنة.

١٣- وأكدت المديرية العامة أن اتفاق باريس، الذي يركز أساساً على حقوق الإنسان، يمثل خطوة إلى الأمام؛ بيد أنه لا يزال طوعياً ويخضع للتفسير إلى حد كبير. وما يلزم الآن هو خطة عمل تكون في الوقت نفسه إطاراً قائماً على النتائج لأغراض المساءلة. وفي هذا الصدد، ستشترك منظمة الصحة العالمية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في إعداد موجزات للمعلومات المناخية والصحية مع التركيز على المخاطر الصحية والفرص المتاحة لأشد السكان ضعفاً في فرادى البلدان، وتتبع البيانات المتعلقة بالآثار الصحية للمساهمات المقررة المحددة وطنياً. وخلصت إلى أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لأن الإنسان لا يمكن أن يبقى في صحة جيدة في كوكب مدعّر.

## ثالثاً- موجز حلقة النقاش

١٤- افتتح الممثل الدائم لفييت نام حلقة النقاش بصفته ميسراً لها وقال إن تغير المناخ يؤثر على المحددات الاجتماعية والبيئية للصحة. وأضاف أن اتفاق باريس ليس معاهدة بشأن المناخ

فحسب، بل هي أيضاً معاهدة بشأن الصحة العامة يكتسي فيها الحق في الصحة أهمية أساسية. وقال إن حلقة النقاش ستتناول تأثير تغير المناخ على الحق في الصحة وتسمح بفهمه فهماً أكثر عمقاً من أجل تيسير اتخاذ الإجراءات المناخية المناسبة. وعلى الدول وغيرها من المناقشين تحديد الأولويات لمواصلة إدماج حقوق الإنسان، وبخاصة الحق في الصحة، في الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتُعد فييت نام أحد البلدان الخمسة الأكثر قابلية للتأثر بتغير المناخ. فالتنبؤات تفيد بأن درجة حرارة هذا البلد سترتفع، بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين، بنسبة قد تصل إلى ثلاث درجات وأن مستويات سطح البحر سترتفع بـمتر واحد، مما يهدد المناطق الساحلية والنهرية، وبخاصة دلتا نهر ميكونغ، ويؤثر تأثيراً مباشراً على ما بين ١٠ و ١٢ في المائة من سكان البلد. ويشكل هذا الأمر أيضاً تهديداً خطيراً لإمكانية التمتع بالحق في الصحة خارج حدود فييت نام، التي هي ثاني أكبر مصدر للأرز في العالم.

## ألف - مساهمات المشاركين في حلقة النقاش

١٥ - ذكر المقرر الخاص أن الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ استجابت باعتمادها اتفاق باريس للنداءات الداعية إلى إشارة قوية إلى حقوق الإنسان في السياسات المناخية. وأوضح أن الحق في الصحة حق شامل لا يقتصر على تقديم الرعاية الصحية الملائمة في الوقت المناسب فحسب، بل يشمل أيضاً المحددات الأساسية للصحة، مثل الحصول على غذاء جيد ومياه صالحة للشرب ومرافق صرف صحي ملائمة وظروف مهنية وبيئية صحية وعلى التثقيف والمعلومات المتعلقة بالصحة. والدول ملزمة بتوفير ما يلزم من خدمات صحية ملائمة لتحقيق أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة، بما في ذلك عدم التمييز في الوصول إلى نظام للحماية والوقاية من الأمراض وعلاجها ومكافحتها. ويتطلب التمتع بالحق في الصحة توزيعاً عادلاً للمرافق والسلع والخدمات الصحية والمشاركة المجدية للسكان المتضررين في القرارات المتعلقة بالصحة التي تمسهم.

١٦ - وأكد المقرر الخاص أن آثار تغير المناخ على التمتع الكامل بالحق في الصحة تشير الانزعاج، حيث أدت إلى زيادة أسباب الاعتلال والوفيات وأثرت سلباً على كرامة الإنسان وأمنه. وتشمل التأثيرات البشرية والبيئية لتغير المناخ فقدان الأراضي والمسكن، وتضاؤل كمية ونوعية الإنتاج الغذائي، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والتشريد القسري. وفي هذا السياق، يشكل العنف أحد الشواغل الرئيسية للصحة العامة، بما في ذلك العنف الجماعي الذي يرتبط في غالب الأحيان بالتشريد والهجرة القسرية. ويساعد تغير المناخ أيضاً على إدامة أوجه عدم المساواة القائمة، مع كون الفئات الضعيفة والفقراء والمهمشين الأكثر تضرراً ليس من النزاعات المتصلة بالمناخ وسوء الصحة والمرض فحسب، بل أيضاً من هشاشة وعدم ملائمة نظم الصحة العامة والرعاية الصحية، التي تعجز عن مواجهة آثار تغير المناخ التي تضاعف التهديدات.

١٧- وشدد على أن تغير المناخ لا يؤثر على الصحة البدنية للإنسان فحسب، بل أيضاً على الصحة العقلية للأفراد والمجتمعات المحلية المتضررة ورفاههم. فالأشخاص الذين يعانون من فقدان ديارهم أو أحبائهم أو يتعرضون لحالات تهدد حياتهم يواجهون قدراً أكبر من مخاطر الوقوع في حالات التوتر والاضطراب، بما في ذلك اضطراب الإجهاد أو الاكتئاب التاليين للصدمة. والدول ملزمة قانونياً وأخلاقياً بتخفيف المخاطر المرتبطة بتغير المناخ وآثاره الضارة على حقوق الإنسان. وتتيح العمليات العالمية، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أو اتفاق باريس، خارطة طريق، وآليات الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان على استعداد للمشاركة بنشاط في رصد تنفيذ هذه العمليات للمساعدة على ضمان كون حقوق الإنسان في صلب العمل المنجز على مدى العقد المقبل لتعزيز مجتمعات سلمية ومستدامة وشاملة. وقال المقرر الخاص إن ثمة حاجة إلى التزام شجاع وقيادة ذات رؤية وإجراءات فورية لمواجهة خطر تغير المناخ الطويل الأجل بإجراءات فعالة قائمة على حقوق الإنسان من أجل حماية صحة الإنسان وكرامته.

١٨- ووصفت وكالة وزارة الصحة في الفلبين اتفاق باريس بأنه إنجاز تاريخي في المفاوضات من أجل التوصل إلى التزام جماعي بمعالجة صحة الكوكب. وقالت إن تغير المناخ أثر كثيراً على صحة الفلبينيين بطرق ملموسة تتجلى في ظواهر مناخية شديدة مدمرة وفي تغير أنماط الأمراض الحساسة للمناخ. وعلى إثر الفيضانات الهائلة التي سببتها العاصفة الاستوائية كيتسانا وإعصار بارما في عام ٢٠٠٩، ارتفع عدد حالات داء البريميات ارتفاعاً حاداً، وعرفت حالات الضنك تزايداً مستمراً مع مرور الوقت.

١٩- وأبرزت تجربة الفلبين أثناء إعصار هايان قدرة تغير المناخ على نحو مكاسب القطاع الصحي والتسبب في خسائر فادحة في الأرواح والأطراف والممتلكات. وفي أعقاب ذلك، لبت الشبكات الاحتياطية الإقليمية والمشاركة بين الجزر الحاجة الملحة إلى إنقاذ المرضى وتقديم العناية الطبية لهم. وأكدت أن الأعمال التحضيرية الملائمة تكتسي أهمية بالغة للاستجابة وأن من المهم، عند المضي قدماً بمساعدة المجتمع الدولي، إعادة البناء بطريقة أفضل من أجل زيادة قدرة النظام الصحي على التحمل. وينبغي أن تكون الاستجابة في حالات الطوارئ شاملة وتغطي طائفة واسعة من المجالات، بما في ذلك الصحة العقلية والصحة الجنسية والإنجابية والإعاقة، انسجاماً مع السياسة الوطنية للفلبين المتعلقة بتكيف قطاع الصحة مع تغير المناخ. وتشمل تدابير الحماية الاجتماعية المحددة المساعدة الطارئة، ودعم الأسعار، والبرامج الغذائية، وبرامج العمالة، وبرامج إعادة التدريب، والقروض الطارئة للسكان الضعفاء. وأعطت الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ الأولوية لحماية صحة الفلبينيين الذين يعيشون في مناطق معرضة لتأثيرات تغير المناخ وضمن الحق في الصحة لجميع الناس.

٢٠- ومن المهم إعادة بناء هياكل أساسية صحية أفضل وأقوى من شأنها أن تجعل من المرافق الصحية ملاذات آمنة يمكن أن تلي الاحتياجات اللازمة من الطاقة والمياه واللوجستيات والاتصالات والمأوى في أوقات الأزمات. ودعت وكالة الوزارة إلى مواصلة تقديم الدعم والتعاون

والتضامن في الجوانب المالية والتكنولوجية والإنسانية للاستجابة لتغير المناخ. وحث المجتمع الدولي على المساعدة لتعبئة مبلغ ١٠٠ بليون دولار المطلوب قبل عام ٢٠٢٠ للتقدم بسرعة في مجال حماية المناخ وكفالة توفير التغطية الصحية الشاملة للجميع، بما في ذلك الفئات المهمشة والشعوب الأصلية والفئات المعرضة لخطر الفقر. ولحماية الحق في الصحة، يُطلب من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين والأفراد أن يشاركوا في حماية البيئة ويساهموا في التنمية المستدامة لتلبية احتياجات الأجيال في الحاضر والمستقبل.

٢١- وأبرزت رئيسة فرقة عمل الاتحاد الدولي لعلوم التغذية المعنية بالمناخ والتغذية أن تغير المناخ يقوض التمتع بحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الحياة والصحة والغذاء وفي الحماية البيئية، في الحاضر والمستقبل. ويُتَوَقَّع أن يكون أحد أهم آثاره على توافر السعرات الحرارية. فبحلول عام ٢٠٥٠، يُتَوَقَّع أن يؤدي تغير المناخ إلى إضافة ٢٤ مليون طفل يعانون من سوء التغذية. ولا تتسبب مستويات ثاني أكسيد الكربون المرتفعة في تغير المناخ فحسب، بل أيضاً بصورة مباشرة في تخفيض محتوى البروتين والمعادن والفيتامينات في كثير من المحاصيل الغذائية الأساسية. والحق في الغذاء في البلدان النامية معرض للخطر بصفة خاصة والآثار الناجمة عن ذلك يتحملها بشكل غير متناسب الفقراء من النساء والأطفال وغيرهم من الضعفاء، الذين ساهموا بأقل قدر في هذا المشكل.

٢٢- وبحلول عام ٢٠٥٠، من المتوقع أن يتسبب تغير المناخ في زيادة معدلات التقرّم الحاد لدى الأطفال بنسبة ٢٣ في المائة في وسط أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبنسبة ٦٢ في المائة في جنوب آسيا. وفي الوقت نفسه، تنطوي زيادة الطلب العالمي على الأغذية الحيوانية والإقبال على اللحوم كدليل على الثروة في العالم النامي على آثار هائلة فيما يخص تغير المناخ وصحة الإنسان. ويؤثر النظام الغذائي القائم على اللحوم تأثيراً كبيراً جداً على الانبعاثات وهو يرتبط بزيادة مخاطر الإصابة بالأمراض غير المعدية عند مقارنته بالنظم الغذائية الأكثر استدامة.

٢٣- وتقتضي مواجهة التحديات المعقدة التي يطرحها تغير المناخ نظرية للتغيير تضع حق الناس في الحياة وفي الصحة في صميم جهود التنمية المستدامة. واعترف اتفاق باريس بحقوق الإنسان وبما لإجراءات التخفيف من منافع إضافية للصحة. وحددت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إجراءات تساعد على تخفيض الانبعاثات وتساعد في الوقت نفسه على تحسين الصحة. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي: تخفيض الانبعاثات المحلية من ملوثات الهواء الناجمة عن نظم الطاقة من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة ومصادر الطاقة النظيفة؛ وتصميم نظم النقل التي تعزز النقل الفعال الذي يؤدي إلى خفض الانبعاثات وتحسين الصحة؛ وتحويل الاستهلاك من المنتجات الحيوانية إلى نظم غذائية صحية وأكثر استدامة؛ وتوفير إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك التنظيم الحديث للأسرة، من أجل تحسين صحة الطفل والأم.

٢٤- ويجب أخذ حقوق الإنسان في الاعتبار في الخطط الوطنية للتكيف مع تغير المناخ، وفي الحد من أخطار الكوارث، وفي عمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وينبغي أن

يدعم التمويل المتعلق بالمناخ تدابير فعالة تجلب فوائد صحية إضافية وتحترم مبادئ المساواة والإنصاف بين الجنسين. وينبغي أن يكون ابتكارياً وطويل الأجل وإضافياً إلى التمويل الحالي من أجل الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ولضمان الإنصاف بين الجنسين، من الأهمية بمكان تحسين فرص وصول المرأة إلى التعليم والأراضي والتكنولوجيات والائتمان والحماية الاجتماعية وإلى نظم صحية مرنة. وينبغي أيضاً معالجة مسألة الخسائر والأضرار كمسألة من مسائل حقوق الإنسان والعدالة المناخية. وفي الختام، أهابت بالدول أن تحد على وجه الاستعجال من انبعاثاتها بغرض حصر الاحترار في مستوى يقل عن ١,٥ درجة مئوية وأن تلتزم بمساعدة الفئات الأكثر ضعفاً على التكيف مع عالم أصبح التنبؤ به مستعصياً أكثر فأكثر.

٢٥- وذكرت منسقة رابطة النساء والشعوب الأصلية في تشاد أن تغير المناخ له عواقب مباشرة على صحة الشعوب الأصلية وأنماط حياتها التقليدية. وسواء في الغابة أو في منطقة الساحل أو في التايغا، ترتبط صحة الشعوب الأصلية ارتباطاً مباشراً بصحة البيئة، التي توفر المياه التي يشربونها والأغذية التي يأكلونها والأدوية التي يستخدمونها. وقالت إن مجتمعها المحلي، وهو مجتمع المبورورو، يتألف من رعاة رُحَّل يتأثرون تأثراً كبيراً بالمناخ. وفي عام ٢٠١٥، كان موسم الأمطار قصيراً وغير قابل للتنبؤ، الأمر الذي هدد القطعان وتسبب في خفض إنتاج الحليب والوفاء المبكرة لصغار الماشية. وزاد الجفاف من أمراض الجهاز التنفسي والأمراض المتصلة بسوء التغذية والأمراض التي تنقلها المياه، مثل الكوليرا. وتأثرت النساء وصغار الأطفال بصفة خاصة. وأصبحت النباتات الطبية نادرة، مما يهدد انتقال المعارف التقليدية والصحة المجتمعية.

٢٦- وشددت على أن هذه المشاكل ليست حكراً على مجتمعها بل هي مشتركة بين الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم. وهذا هو سبب كفاحها لكفالة إدراج حقوق الإنسان في اتفاق باريس، بما فيها حقوق الشعوب الأصلية والمرأة. وقد شكل اتفاق باريس خطوة إلى الأمام في الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والحق في الصحة في سياق تغير المناخ. ولكن من المؤسف أن هذا الاعتراف اقتصر إلى حد كبير على الديباجة. وستواصل الشعوب الأصلية الدعوة إلى إيجاد حلول لتغير المناخ قائمة على الحقوق وإتاحة التمويل الكافي لتكييفها.

٢٧- وإذ نظرت إلى ما بعد باريس، دعت إلى احترام معارف الشعوب الأصلية بوصفها مورداً للتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك معالجة الأمراض والتنبؤ بالطقس. ورأت أن ثمة حاجة إلى تقييم هذه المعارف وتممينها واستخدامها. ويمكن تبادلها ولكن يجب أيضاً حمايتها بحيث تستفيد الشعوب الأصلية من استخدامها. وأضافت أن المعارف التقليدية ملكاً لمجتمعات الشعوب الأصلية التي احتفظت بها لأجيال وليس المقصود أن تمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات. ومن المهم في هذا الصدد احترام بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي. وفي الختام، شددت على أن الناس دمروا البيئة على حساب الصحة وأن استعادة الصحة تقتضي لذلك منهم أن يتحملوا مسؤولياتهم في مكافحة تغير المناخ.



## باء - مناقشة تفاعلية

٢٨ - خلال المناقشة العامة، أخذت الكلمة الدول التالية: ألبانيا، وبنغلاديش، والبرازيل، وشيلي، والصين، والجمهورية الدومينيكية (باسم دول منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية)، ومصر، والسلفادور، وفرنسا، وجورجيا، وآيسلندا (باسم الدانمرك وفنلندا والنرويج والسويد)، وأيرلندا، وإيطاليا، وملاووي، وملديف، وباكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، وبنما، وباراغواي، وبيرو، والفلبين (باسم الدول الأعضاء في منتدى البلدان القابلة للتأثر بتغير المناخ)، والبرتغال، والاتحاد الروسي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وساموا، وسلوفينيا (باسم كوستاريكا وملديف والمغرب وسويسرا)، وجنوب أفريقيا (باسم المجموعة الأفريقية)، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. وشارك ممثل الاتحاد الأوروبي أيضاً في المناقشة.

٢٩ - وتكلم أيضاً ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: رابطة الحقوقيين الأمريكية، واللجنة العربية لحقوق الإنسان (باسم المركز المستقل للبحوث والمبادرات لأجل الحوار)، ومنظمة الفرنسييسكان الدولية (باسم التحالف الدولي لبابوا وويستابوا - نيتزوروك وحملة تعزيز حقوق الإنسان والسلام والديمقراطية في إندونيسيا ومنظمة فيفات الدولية ورابطة جنيف لحقوق الإنسان: التدريب الدولي) والمجلس الهندي لأمريكا الجنوبية، ومركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب، والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية.

٣٠ - وطلب عدد من المشاركين الإضافيين الكلمة أثناء حلقة النقاش ولكنهم لم يستطيعوا الإدلاء ببياناتهم بسبب ضيق الوقت. وكان من بينهم ممثلون للدول التالية: إثيوبيا وأفغانستان وإكوادور وإندونيسيا وبنن وبوتان وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والجزائر وجيبوتي والسنغال والسودان وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وفيجي وفييت نام وقيرغيزستان وكوبا وكولومبيا والمغرب والمكسيك وموناكو وناميبيا وهاتي والهند وهندوراس؛ والمنظمة غير الحكومية منظمة المحامين الدولية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)<sup>(٢)</sup>.

٣١ - واتفقت جميع الوفود على أن تغير المناخ له آثار مباشرة وغير مباشرة على التمتع بحق الإنسان في الصحة. ورحبت باتفاق باريس وشددت على أهمية تنفيذه بنجاح مشيرة إلى أنه وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يدعو إلى الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان في التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، شددت وفود مختلفة على المساءلة عن الالتزامات، والمشاركة في صنع القرار، وحماية حقوق الفئات الأكثر ضعفاً، والتعليم، والوصول إلى سبل الانتصاف، بين مسائل أخرى.

(٢) البيانات التي تلققتها الأمانة متاحة على الشبكة الخارجية لمجلس حقوق الإنسان.

٣٢- وأيدت الوفود مواصلة النقاش بشأن تغير المناخ في مجلس حقوق الإنسان واتفقت على أن حماية الحق في الصحة يتطلب التصدي لتغير المناخ. ولاحظت أن تغير المناخ يؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص والفئات التي تعيش في أوضاع هشّة، بما في ذلك الفقراء والشعوب الأصلية والنساء والأطفال. ويتسبب هذا بدوره في تعميق الفوارق الاجتماعية ويهدد المحددات الأساسية للصحة، بما في ذلك السكن والماء والغذاء. ولاحظت عدة وفود أن هذه المشاكل أسوأ في الدول القابلة للتأثر بشكل خاص بتغير المناخ نتيجة لظروفها الجغرافية والمناخية الفريدة و/أو ظروفها الاقتصادية. ولوحظ كذلك أن الدول ملزمة بموجب اتفاقية حقوق الطفل بمعالجة الآثار الصحية السلبية لتغير المناخ على الأطفال.

٣٣- وأثارت معظم الوفود آثاراً صحية محددة لتغير المناخ في بلدانها. وشملت هذه الآثار ما يلي: توسيع نطاق الأمراض المنقولة بالحشرات وناقلات الأمراض المنقولة بالماء، مما يسهم في زيادة حالات حمى الضنك والسعال الديكي والملاريا وشيكونغونجونا وفيروس زيكا والإسهال، من بين أمراض أخرى؛ وحالات الجفاف وانخفاض غلات المحاصيل، مما يسهم في سوء التغذية والمجاعة؛ والإجهاد الحراري والتلوث الهوائي، الأمر الذي يسهم في أمراض الجهاز التنفسي وأمراض القلب والأوعية الدموية؛ والكوارث الطبيعية والظواهر المناخية الشديدة، مما يسهم في التشرد والخسائر في الأرواح وإعادة تخصيص الموارد وتدميرها وتدمير السكن. وشددت عدة وفود على أن في تغير المناخ وآثاره أيضاً تهديد للصحة العقلية. واتفقت الوفود على أن تغير المناخ يهدد الأرواح، ويعرض إمدادات المياه والأغذية للخطر، ويزيد من احتمال اندلاع النزاعات، ويهدد أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك أعمال الحق في الصحة.

٣٤- ودعت وفود عديدة إلى زيادة التعاون المحلي والوطني والدولي دعماً للتنمية المستدامة. وشددت على عدم إمكانية التصدي لتغير المناخ، بما في ذلك آثاره على حقوق الإنسان، إلا من خلال التعاون، بما يشمل الدعم التقني والمالي ونقل التكنولوجيا. وسلطت عدة وفود الضوء على الاختلافات في القدرات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ودعت البلدان المتقدمة لقيادة الحملة ضد تغير المناخ وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة الذي يوجد في اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على السواء. وقالت إن آثار تغير المناخ غالباً ما تشعر بها بصورة غير متناسبة البلدان النامية التي ساهمت بأقل قدر في تغير المناخ، وينبغي أن تتلقى هذه البلدان مساعدة للتكيف مع تغير المناخ إضافة إلى التزامات المساعدة الإنمائية القائمة. وفي هذا السياق، جرى التشديد بوجه خاص على أهمية أعمال الحق في التنمية.

٣٥- ودعت مختلف الوفود إلى اتخاذ تدابير محددة للتصدي لآثار تغير المناخ على حقوق الإنسان، بما في ذلك: خفض الحواجز التي تعوق نقل التكنولوجيا من أجل التصدي لتغير المناخ؛ واعتماد تدابير وقائية، بما فيها التغطية الصحية الشاملة؛ والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والسماح لها بالمشاركة مشاركة كاملة ومتساوية في عمليات صنع القرار، بما فيها تلك المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث والقدرة على مواجهتها؛ وإجراء تقييمات للآثار الصحية

والبيئية؛ وتعزيز البحوث وتحسين جمع البيانات من أجل تنفيذ استجابات فعالة ومناسبة من حيث التوقيت للآثار السلبية لتغير المناخ على المحددات الصحية؛ وتسريع جهود البحث والتطوير المتصلة بالتشخيص ومعالجة الأمراض ومكافحة ناقلات الأمراض؛ ومساءلة جميع الجهات الفاعلة والقطاعات الاقتصادية؛ وتحسين التعاون بين اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومجلس حقوق الإنسان؛ وتقديم مساعدة محدّدة الهدف إلى الدول القابلة للتأثر بتغير المناخ والعمل على الحد من الفقر فيها وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة؛ وبذل الجهود اللازمة لكفالة استفادة الناس من استراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها بدلاً من التضرر منها.

٣٦- وطرح عدد وفود على أعضاء حلقة النقاش أسئلة محددة تتعلق بأمر من جملتها تعزيز مشاركة الأطفال وتنقيفهم بشأن قضايا تغير المناخ؛ والممارسات الجيدة في ضمان حقوق الأطفال؛ ودور القطاع الخاص في التصدي لتغير المناخ؛ واستراتيجيات تنمية رأس المال وحماية الموارد الطبيعية في الوقت نفسه؛ والحاجة إلى ولاية ودور محتمل للإجراءات الخاصة بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ؛ والتقنيات الفعالة لمكافحة انتشار الأمراض المنقولة بالحشرات ورصد الأمراض المنقولة بالماء؛ والتنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ والأثر غير المتناسب لتغير المناخ على صحة المرأة.

٣٧- وسلطت وفود أخرى الضوء على التدابير المحددة التي اتخذتها حكوماتها للتصدي لتغير المناخ وآثاره على الحق في الصحة، بما في ذلك ما يلي: اعتماد الخطط والسياسات والقوانين ذات الصلة؛ وإنشاء آليات جديدة لتعزيز تبادل المعلومات، وإذكاء الوعي وتحديد الأولويات؛ وتعزيز نهج متعدد القطاعات إزاء المناخ والصحة؛ واستخدام تقييمات الأثر؛ واستعمال الأهداف والمبادئ التوجيهية والمؤشرات.

## جيم- تدابير التصدي والملاحظات الختامية

٣٨- قدم الميسر لأعضاء حلقة النقاش، خلال المناقشة التفاعلية وبعدها، فرصة للرد على الأسئلة وتقديم ملاحظات ختامية. ولاحظ أن المشاركين في المناقشة أعربوا عن قلقهم المشترك إزاء آثار تغير المناخ على الضعفاء، مثل النساء والأطفال والمسنين والمحرومين اجتماعياً واقتصادياً. ولما كانت البلدان النامية هي الأشد تعرضاً لتهديد تغير المناخ، فإن ثمة حاجة إلى الربط بين الحق في التنمية وسياسات تغير المناخ. ولاحظ أن فييت نام أحد البلدان الخمسة الأكثر قابلية للتأثر بتغير المناخ، فدعا إلى التصدي لآثار هذه الظاهرة من خلال إجراء مزيد من الدراسات، وتبسيط السياسات المتعلقة بتغير المناخ والصحة، والعمل على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. وقال إن المساءلة والتعاون ضروريان. وطلب الميسر إلى أعضاء حلقة النقاش أن ينظروا في هذه المسائل، بما في ذلك تحديد دور المواطنين والحكومات المحلية في مكافحة تغير المناخ وإدارة آثاره والمساءلة عنه.

٣٩- وشددت رئيسة فرقة عمل الاتحاد الدولي لعلوم التغذية المعنية بالمناخ والتغذية في تعليقاتها على أهمية تثقيف النساء والفتيات والمساواة والإنصاف بين الجنسين من أجل التصدي لتغير المناخ. وأضافت أن التثقيف الصحي بوجه خاص أمر حاسم بالنسبة للسكان الضعفاء. وقد كانت بعض البرامج المدرسية في أجزاء من أمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا فعالة في معالجة هذه المسائل، لا سيما في تعزيز تثقيف الفتيات. ومن بالغ الأهمية أيضاً تحسين إمكانية حصول المرأة على الأراضي والتكنولوجيا والائتمان والحماية الاجتماعية ونظم صحية مرنة في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن يدعم التمويل المتعلق بالمناخ اتخاذ تدابير فعالة تجلب فوائد صحية إضافية وتحترم الاعتبارات الجنسانية وحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بدور القطاع الخاص، يمكن أن تؤدي الشراكات بين القطاعين العام والخاص دوراً في ضمان تعميم التغطية الصحية وتعزيز القدرة على التأقلم مع تغير المناخ والحد من أخطار الكوارث. وأخيراً، وصفت عدة تقنيات لمعالجة الأمراض المنقولة بالحشرات تشمل تدخلات الصحة البيئية والتعليم والرش بمبيدات الحشرات والقضاء على مناطق التوالد ومراقبة البعوض وتطوير بعوض معدّل جينياً.

٤٠- وشددت منسقة رابطة النساء والشعوب الأصلية في تشاد على أن تغير المناخ له أكبر الآثار على الضعفاء. والشعوب الأصلية من بين الجهات الأكثر تضرراً. وقالت إن الصحة تكتسي أهمية حاسمة في التنمية، وبالتالي يجب دمج حقوق الإنسان في الإجراءات المتعلقة بالمناخ، ولا سيما حق الإنسان في الصحة. وأشارت إلى أن إعمال الحق في التنمية شرط مسبق ضروري للصحة وأن الفئات الضعيفة يجب أن تشارك في الجهود الرامية إلى إدماج حقوق الإنسان في السياسات المتعلقة بالمناخ وأن تُمكَّن من أجل التصدي لتغير المناخ وآثاره. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى التآزر بين سياسات حقوق الإنسان وسياسات تغير المناخ والتنمية. وإذا بقيت خطط العمل الثلاث منفصلة، ستعاني الدول والأشخاص المعرضين من تزايد الآثار السلبية لتغير المناخ. وفي هذا الصدد، أعربت عن قلقها من أن أقل من ٢٠ بلداً أدرجت حقوق الإنسان و/أو المساواة بين الجنسين في مساهماتها المقررة المحددة وطنياً، رغم أن اتفاق باريس أبرز أهميتها.

٤١- وذكرت أن الحسائر والأضرار مسألة من مسائل حقوق الإنسان. ودعت إلى زيادة التعاون بين اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومجلس حقوق الإنسان لكفالة إدماج حقوق الإنسان في الإجراءات المتصلة بالمناخ. وفي الواقع، يتطلب الأمر زيادة التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان نهج متسق قائم على الحقوق إزاء تغير المناخ. ورداً على سؤال بشأن الشعوب الأصلية واستخراج الوقود الأحفوري، قالت إن المجتمع الدولي بحاجة إلى التحول من استهلاك الوقود الأحفوري والانتقال إلى استخدام الطاقة النظيفة. ويدعو اتفاق باريس إلى حماية حقوق الشعوب الأصلية ولا بد أن يحدث ذلك على الصعيد الوطني. بيد أن هناك حاجة أيضاً إلى شراكات بين الدول ووكالات الأمم المتحدة. ويمكن أن تكون عملية الاستعراض الدوري الشامل أداة مفيدة لتعزيز المساءلة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والبيئة والمناخ. ومن المهم أيضاً أن يحترم القطاع الخاص الحق في الصحة.

٤٢- ودعت وكالة وزارة الصحة في الفلبين إلى زيادة التعاون بين القطاعات. فقطاع الصحة وقطاع السكن وقطاع العمالة وقطاع المياه، على سبيل المثال، تؤدي جميعها دوراً هاماً في إعمال الحق في الصحة وعليها أن تنسق الجهود من أجل التصدي لتغير المناخ وتعزيز الحق في الصحة. وينبغي أن تستفيد الفئات الضعيفة من الاستثمارات في التكيف مع تغير المناخ داخل كل قطاع. وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتحسين كشف الأمراض وتطوير اللقاحات ومراقبة الناقلات لتجنب تفشي الأمراض المنقولة بالحشرات. وفي سياق حالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث الطبيعية، من المهم وجود خطة عمل تقوم على الحقوق. ففي الفلبين، تُتاح في المراحل الأولى من الاستجابة للكوارث رُزم خاصة لتغذية الأطفال وللصحة الجنسية والإنجابية. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم توفير الرعاية السريرية والنفسية لضحايا العنف القائم على نوع الجنس. واختتمت كلمتها بالدعوة إلى إنشاء صندوق خاص لتمويل مشاريع لمكافحة تغير المناخ وسياسات للتكيف معه بأموال يقدمها كل من القطاعين العام والخاص.

٤٣- وأكد المقرر الخاص الحاجة إلى تعزيز السياسات الصحية بتعميم نهج قائم على الحقوق على جميع المستويات. واقترح مناقشة الممارسات الجيدة المتعلقة بكيفية تمكين الآباء والأطفال من إقامة علاقات غير عنيفة، لأن العنف عامل خطر يتفاقم بفعل تغير المناخ. ودعا إلى تنفيذ وتحسين النظم والسياسات الصحية القائمة والاستثمار في الصحة الكلية، لا سيما فيما يخص الأطفال. وقال إن تغير المناخ عامل مُضاعف للخطر وينبغي التصدي له. وبذلك، يمكن للحكومات أن تتعلم من أخطاء الماضي في معالجة قضايا الصحة العامة الأخرى. وجميع الوزارات مسؤولة عن الصحة ومحدداتها الأساسية، ومن ثم هناك حاجة إلى نهج شامل لعدة قطاعات إزاء المناخ والصحة لتحديد أوجه التآزر والاستفادة منها. ورداً على سؤال بشأن دور المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في معالجة مسألة تغير المناخ وحقوق الإنسان، لاحظ المقرر الخاص أن المكلفين بولايات يمكنهم وينبغي لهم إدراج مسائل حقوق الإنسان ذات الصلة المتعلقة بتغير المناخ في عملهم. وتشمل مهمتهم رصد وتقييم التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان، بما فيها تلك الواردة في اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأفاد بأنه يُعدّ تقريراً بشأن الصحة وأهداف التنمية المستدامة وسينظر في مسألة التصدي لتغير المناخ في هذا السياق.

٤٤- وإغلاقاً لباب المناقشة، شدد الميسر على أنه قد ثبت بوضوح أن تغير المناخ يقتل وأن التصدي له يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة على جميع المستويات من جانب جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الأفراد والقطاع العام والقطاع الخاص. ورحب بإجراء مزيد من المناقشات بشأن آثار تغير المناخ على التمتع بالحق في الصحة التي سترد معلومات عنها في التقارير اللاحقة للأمانة.